

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Mena Business
DATE:	February-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	6,000
TITLE :	Due to unchanged prices for 15 years, 130 factories at risk of shutdown
PAGE:	42-43
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Ibrahim Al Azzab

PRESS CLIPPING SHEET

بسبب تجميد الاسعار منذ ١٥ عاماً ١٣٠ مصنعاً للدواء تهدد بالتوقف



وجارى إصلاحها وهذه المنتجات لاتدعمها وزارة الصحة وتصنع من مواد محلية ليست لها صلة بمشكلة الدواء المستورد او المدعم.

١٥٠٪ زيادة فى أسعار الخامات

يقول الدكتور محمد البهى العضو التنفيذي لاتحاد الصناعات ورئيس غرفة صناعة مستحضرات التجميل الاسبق ان تجميد أسعار الأدوية يسبب مشاكل كثيرة للمصانع حيث يكلفها نفقات مالية كبيرة لان أسعار جميع مدخلات الإنتاج قد ارتفعت لأكثر من ١٥٠٪ خلال عشر سنوات بحد أدنى على رأسها الخامات الدوائية التى يتم استيرادها بالدولار بسبب ارتفاع اسعارها عالمياً إضافة الى تراجع قيمة الجنيه المصرى امام الدولار حيث كان سعر الصرف منذ ١٠ سنوات خمسة جنيهاً للدولار الواحد بينما اليوم بثمانية جنيهاً علاوة على القيود لفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد مشيراً الى ان حجم الاستيراد من الأدوية الهامة التى يحتاجها المصريين يصل الى ٢٠٪ من اجمالى الاستهلاك وتصل هذه الأدوية من خلال شركات الاعمال العامة التابعة لوزارة الصحة

تزداد احوالهم سوءاً وتزداد عمليات تهريب الدواء خارج الحدود... لاهمية هذه القضية وخطورتها كان لابد من فتح هذا الملف

رئيس الوزراء وعد بحل المشكلة

يؤكد الدكتور احمد العزبى رئيس غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات انه ناقش القضية مع وزير الصحة ورئيس الوزراء حول هذه الأصناف المتدنية الأسعار التى تباع بها فى الاسواق وان تعديل السعر باتر ضرورياً لان تكلفة انتاج هذه الأدوية مكلفا ويسبب خسائر كبيرة للشركات موضحاً ان خطورة ثبات السعر فى إمكانية تهريب هذه الأدوية للخارج.

يقول ان السوق يعانى حالياً من نقص شديد فى معظم المحاليل سواء المحلية او محاليل الجولوكوز وجارى مناقشة هذه المشكلة مع المصنعين بسبب توقف احد المصانع التى كانت تنتج ما يقرب من ٤٠٪ من كميات الانتاج وقد امرته وزارة الصحة بعلاج المخالفات التى كشفتها فى هذا المصنع

القاهرة - ابراهيم العزب:

انتقد اصحاب مصانع الأدوية سياسة الحكومة فى تجميد أسعار الأدوية لأكثر من عشر سنوات مما ترتب عليها نقص حاد فى بعض الأنواع الضرورية لقلّة المعروض منها فى الاسواق، وأشاروا الى ان تجميد السعر له مخاطر سلبية على المصانع تصيبها بخسائر مادية كبيرة خاصة وان هذا القطاع يضم ١٣٠ مصنعاً ينتج أدوية تقدر قيمتها بخمسة مليارات من الدولارات ويعمل بها أكثر من ٥٠ ألف عاملاً وخبيراً فنياً.

أضافوا ان تخوف الحكومة من انتقادات وتظاهرات الرأي العام ضد فرار رفع أسعار الأدوية المتدنية الأسعار هو المسئول الرئيسى عن تجميد الأسعار بل بل المصانع تلتقط انفاسها هذه الأيام بسبب النفقات والخسائر التى تتحملها.

قالوا ان ان نقص المعروض فى الاسواق يفتح الفرصة امام مصانع (بير السلم) ان تنشط فى انتاج أدوية مغشوشة تضر بالصحة العامة بل وينشط أيضا عمليات تهريب الأدوية من الخارج التى تكون منتهية الصلاحية فتضر بصحة المرضى

PRESS CLIPPING SHEET

تحقيق



مستوى العالم بأسره وان حكومات الدول تتعامل مع الأدوية بحرية مطلقة في التسعير بل هناك هامش ربح مناسب للشركات المصنعة وان المصانع تترنح بسبب الاعباء الادارية وارتفاع أسعار الخامات لذا لابد من التدخل السريع لإنقاذ هذه المصانع مشيراً الى ان مصر تصدر الى الخارج وان تصدير الأدوية تحتكره ٦ دول كبرى في العالم بينما تحتكر الهند والصين تصدير الخامات.

دعم مادي لمنتجاتهم

اما الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية الاسبق ورئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب الاسبق فيرى أنهه المشكلة يجب ان يكون لها وقفة جادة لحلها لان شركات الأدوية خاصة الاستثمارية يجب انلا تتحمل الدعم في هذا المجال فهي شركات تسعى للربحية لتطوير أعمالها وتقديم سلعة جيدة يتقبلها السوق بمواصفات عالمية لان المنافسة تفرض على كل شركة ان تحافظ على نتائج أعمالها واقتراح ان تقوم الحكومة بتعويض هؤلاء او تقديم دعم مادي لمنتجاتهم.

الى ان الأدوية هي السلعة الوحيدة التي يتم تسعيرها جبرياً ولا تدعمها الحكومة.

ينفي تماماً إقدام اي من المصانع على غش الأدوية او تغير المواصفات الفنية لها بسبب تجميد اسعارها موضحاً ان وزارة الصحة تشترط على المصانع ان تتم عمليات الاستيراد من شركات عالمية تحددتها للمستورد المصري وفور وصول هذه الخامات يتم تحليلها بواسطة المعامل المتخصصة لها بل وخلال مراحل التصنيع تجري عمليات تحليل للأدوية في كافة مراحل التصنيع حتى خروج المنتج النهائي مشيراً الى ارتفاع أسعار الخامات ورغم ذلك هناك تجميد للاسعار للأدوية.

الأرخص عالمياً

في ذات السياق يرى مجدى عليه رئيس غرفة صناعة الأدوية السابق انعملية تجميد الأسعار دخلت عامها ١٥٥ ومصروفات الإنتاج تتزايد والدولة لاتبالي باى مشكلات تعاني منها المصانع وتتعمد تجاهل هذه القضية حتى تشتري صمت الرأي العام مشيراً الى ان أسعار الدواء المصري هي الأرخص على

مؤكداً ان هناك عمليات تهريب كبيرة للأدوية ومستحضرات التجميل عبر المنافذ الجمركية المختلفة وتصل قيمتها الى ٢ مليارات جنيه سنوياً.

البديل المستورد

يؤكد الدكتور عوض جبر الرئيس السابق للمجلس التصديري للأدوية، ان السوق يعاني من نقص واضح في عدد من الأدوية خاصة ذات الأسعار المتدنية مما يجعل المريض يلجأ الى البديل المستورد الذي يرتفع سعره بأضعاف الأسعار مما يمثل عبء مادي كبير على المريض الغير قادراً نتيجة جهل وتعنت الحكومة بعدم رفع الأسعار وتجميدها مشيراً الى ارتفاع أسعار العبوات سواء البلاستيكية او الزجاجية وكذا الأغلفة والسكر واجور العمال.

يضيف ان صناعة الأدوية ناقشوا هذه المشكلة وطرحها مع المسؤولين في وزارة الصحة لكن دون جدوى مما يؤثر على الأصناف المطروحة بالأسواق مشيراً الى وجود أكثر من ١٣٠ مصنعا تعمل في السوق المصرية وتهدد بالتوقف بسبب تجميد الأسعار بعدما تعرضت المصانع لخسائر مادية كبيرة مشيراً



PRESS CLIPPING SHEET